

**العنف السياسي  
في الوطن العربي**





مركز دراسات الوحدة العربية

شؤون سياسية (٦)

# العنف السياسي في الوطن العربي

الدكتور حسنين توفيق إبراهيم

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

إبراهيم، حسنين توفيق

العنف السياسي في الوطن العربي / حسنين توفيق إبراهيم .  
ص. ٣٢ - (أوراق عربية؛ ١٧ . شؤون سياسية؛ ٦)

ISBN 978-9953-82-431-4

١ . العنف السياسي - البلدان العربية . ٢ . الأنظمة السياسية - البلدان  
العربية . ٣ . البلدان العربية . السياسة الحكومية . أ . العنوان . ب .  
السلسلة .  
320.956

العنوان بالإنكليزية

**Political Violence in the Arab World**

*Hassanin Tawfic Ibrahim*

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة  
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

## **مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ - لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٧٥٠٠٨٧) (+٩٦١١)

برقياً: «مرعبي» - بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

---

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

## المحتويات

٧	.....	مقدمة
٨	.....	أولاً : التعريف بمفهوم «العنف السياسي»
٩	.....	ثانياً : العنف السياسي الشعبي والقوى الممارسة له
١٩	.....	ثالثاً : العنف السياسي الرسمي (الحكومي)
٢٣	.....	رابعاً : أسباب العنف السياسي
٣١	.....	خاتمة : في سبيل الحدّ من ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي ..



## مقدمة

يُعتبر العنف السياسي من أبرز المشكلات أو التحديات التي يعانيها العديد من البلدان العربية في الوقت الراهن، لا سيما وأنه يؤدي إلى نتائج سلبية للغاية تضر بالدولة والمجتمع على حد سواء، فهو يكرس حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويهدد السلم الأهلي، ويسهم في استنزاف الموارد وتعطيل عملية التنمية. كما يؤدي إلى تفاقم حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتبديد فرص وإمكانات تحقيق التحول الديمقراطي مع ما ينطوي عليه من ترسيخ لدولة المؤسسات وسيادة القانون، فضلاً عن فتح الباب أمام التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للبلدان العربية.

وإذا كانت جميع البلدان العربية تعرف ظاهرة العنف السياسي، إلا أن هناك تفاوتات كبيرة بينها بهذا الخصوص، حيث يُعدّ العنف نادر الحدوث في بعض البلدان وشائعاً في بلدان أخرى. وفي ضوء ذلك، فقد تصاعدت خلال السنوات الأخيرة وتيرة أعمال العنف ودرجة حدّته في عديد من البلدان العربية حتى أصبح يُضرب بها المثل في هذا المجال. وتأتي كلّ من الصومال والعراق والسودان واليمن في مقدمة هذه البلدان.

وفي أعقاب الثورتين، التونسية والمصرية، اللتين أطاحتا بنظامي بن علي ومبارك، انتشرت العدوى على المستوى العربي، حيث تصاعدت وتيرة الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية في عديد من البلدان العربية. واستخدمت النظم الحاكمة قوات الأمن، وأحياناً وحدات من الجيش في التصدي لهذه الاحتجاجات.

والهدف من هذه الورقة هو رصد وتحليل وتقييم ظاهرة العنف السياسي الداخلي في البلدان العربية منذ مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،

بحيث يتم الوقوف على أشكال العنف السياسي الأكثر انتشاراً في هذه البلدان ، وطبيعة القوى والجماعات والتنظيمات التي انخرطت في ممارسته ، وأهم العوامل التي أدت إلى حدوثه وإعادة إنتاجه إلى درجة جعلته أحد ملامح الحياة السياسية في المنطقة العربية. كما تسعى الدراسة إلى بلورة بعض المقترحات بشأن سبل الحد من ظاهرة العنف السياسي .

وبناءً عليه ، فإن هذه الورقة سوف تغطي عدة نقاط : **أولاًها** ، التعريف بمفهوم العنف السياسي . **وثانيها** ، أشكال العنف السياسي الشعبي الأكثر انتشاراً في الوطن العربي وطبيعة القوى والجماعات الأكثر انخراطاً في ممارسته . **وثالثها** ، أشكال العنف السياسي الرسمي الأكثر شيوعاً في البلدان العربية . **ورابعها** ، أسباب العنف . وتتضمن **الخاتمة** بعض المقترحات بشأن كيفية الحد من ظاهرة العنف السياسي .

## أولاً: التعريف بمفهوم «العنف السياسي»

يشير مفهوم العنف السياسي في أوسع معانيه إلى مختلف السلوكيات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها من أجل تحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ذات دلالات وأبعاد سياسية .

وبناءً عليه ، فإن العنف قد يمارسه النظام الحاكم ضد المواطنين أو بالأحرى ضد جماعات أو فئات منهم ، وهو ما يُعرف بالعنف الرسمي أو الحكومي . وهدف العنف في هذه الحالة هو تعزيز قدرة النظام على الاستمرار في السلطة من خلال تحجيم دور القوى السياسية والاجتماعية المعارضة له . كما أن العنف يمكن أن يُمارس من قبل المواطنين أو فئات منهم ضد النظام السياسي متمثلاً في النخبة الحاكمة ، والمؤسسات السياسية والأمنية وغيرها . ويُعرف في هذه الحالة بـ «العنف الشعبي» أو «غير الرسمي» . وغالباً ما تتمثل أهدافه في ممارسة الضغوط على النظام السياسي للاستجابة لمطالب فئوية (تخصّ فئات بعينها) أو عامة (تخصّ المجتمع بأسره) ، أو لإجباره على العدول عن قرارات أو سياسات اتخذها أو يزمع اتخاذها ، وترى بعض القوى السياسية والاجتماعية أنها



تضرر بمصالحها. وقد يكون هدفه الإطاحة بالنظام السياسي برمته وبخاصة في حال فقدانه الشرعية.

كما أن العنف السياسي قد تمارسه بعض القوى والجماعات السياسية أو الطائفية أو الدينية في المجتمع ضد قوى وفئات أخرى لأسباب سياسية أو اقتصادية أو دينية أو طائفية. كما يمكن أن تمارس العنف أجنحة داخل النخبة الحاكمة ضد أجنحة أخرى في نفس النخبة، وذلك في إطار تصفية الحسابات أو الصراع على السلطة.

وبصفة عامة، تتمثل أهم أشكال العنف السياسي الرسمي (الحكومي) في: الاعتقال السياسي التعسفي، وتعذيب المعتقلين، وإجراء محاكمات غير عادلة على خلفية اتهامات ذات طابع سياسي، يُجرم المتهمون خلالها من حق المحاكمة العادلة أمام قاضيهم الطبيعي. ومن مظاهر العنف الرسمي أيضاً: استخدام قوات الأمن أو وحدات من الجيش أو الاثنين معاً لمواجهة بعض أشكال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي الشعبي واسع النطاق، فضلاً عن ممارسة التصفية الجسدية ضد بعض عناصر المعارضة السياسية.

أما أهم أشكال العنف السياسي الشعبي (غير الرسمي) فتتمثل في: التظاهرات التي يتخللها العنف، وأحداث الشغب، والإضرابات العنيفة، والتمردات المسلحة، والتفجيرات، والاعتقالات ومحاولات الاغتيال التي تستهدف شخصيات سياسية أو عسكرية أو أمنية أو غيرها، والانقلابات العسكرية ومحاولات الانقلاب، والانخراط في حروب عصابات ضد السلطة الحاكمة أو في حروب أهلية، والثورات والانتفاضات الشعبية<sup>(١)</sup>.

## ثانياً: العنف السياسي الشعبي والقوى الممارسة له

من خلال قراءة وتحليل أبرز أحداث العنف السياسي في البلدان العربية

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول التعريف بمفهوم العنف السياسي وأشكاله، انظر: حنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٧، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، الفصلان ١ و٢.

منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، يمكن القول : إن أبرز مظاهر وأشكال العنف السياسي الشعبي ، تتمثل فيما يلي :

## ١ - التظاهرات العنيفة وأحداث الشغب

لقد حدثت تظاهرات عنيفة وأحداث شغب في عديد من البلدان العربية مثل مصر وليبيا والأردن واليمن والعراق والمغرب والجزائر والبحرين والسودان وموريتانيا ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وغيرها. وقد جاءت التظاهرات العنيفة وأحداث الشغب عامة في بعض الحالات ، أي شاركت فيها قوى وفئات اجتماعية مختلفة بأعداد كبيرة ، بينما جاءت محدودة وفئوية في حالات أخرى ، حيث اقتصرت المشاركة فيها على فئات اجتماعية بعينها مثل الطلبة أو العمال أو إحدى الفئات المهنية.

وعلى سبيل المثال ، فقد شهدت الجزائر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ سلسلة من التظاهرات وأحداث الشغب العامة التي طالبت بإصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وجرت اشتباكات بين المحتجين وقوات الأمن ترتب عليها وقوع قتلى ومصابين وإتلاف الكثير من الممتلكات العامة والخاصة. كما شهدت المحافظات الجنوبية في اليمن خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ العديد من التظاهرات وأحداث الشغب العامة التي انخرطت فيها قوى الحراك الجنوبي التي كانت تطالب بانفصال الجنوب عن الشمال في ذلك الوقت.

ويُلاحظ أن التظاهرات وأحداث الشغب العامة قد طرحت في الأغلب الأعم مطالب عامة ، اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية داخلية ، وبخاصة في ظل فشل حكومات العديد من البلدان العربية في معالجة الكثير من المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمعات سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي. كما أنها جاءت في بعض الأحيان كردود أفعال شعبية على سياسيات إسرائيل العدوانية ، وبخاصة حربيها على لبنان في عام ٢٠٠٦ وغزة في عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩. كما اندلعت تظاهرات عامة احتجاجاً على الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق في عام ٢٠٠٣. وفي جميع الحالات كان جانب من الاحتجاج والغضب موجهاً إلى النظم العربية بسبب عجزها عن اتخاذ مواقف

حاسمة تجاه السياسات العدوانية التي تمارسها كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

وجدير بالذكر أن التظاهرات في البلدان العربية سالفة الذكر بدأت في كثير من الأحيان سلمية، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى العنف، وبخاصة مع تدخل قوات الأمن لفضها بالقوة، الأمر الذي أدى في عديد من الحالات إلى وقوع قتلى ومصابين، فضلاً عن اعتقال أعداد من المشاركين في التظاهرات وأحداث الشغب وتقديم بعضهم للمحاكمة.

وعلى سبيل المثال، فقد تحولت تظاهرة سلمية شارك فيها آلاف من المصريين خلال يومي ١٩ و٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في ميدان التحرير بوسط القاهرة، تحولت إلى العنف عندما استخدمت قوات الأمن وعناصر من الجيش قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لتفريق المتظاهرين الذين كانوا يطالبون بتحديد موعد زمني لنقل السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى حكومة مدنية منتخبة.

## ٢ - الإضرابات العمالية العنيفة

منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهدت بلدان عربية عديدة مثل مصر والمغرب واليمن والجزائر والإمارات العربية المتحدة والكويت وغيرها، إضرابات عمالية قام بها عاملون في بعض القطاعات الصناعية والخدمية. وقد هدفت هذه الإضرابات في معظمها إلى ممارسة الضغوط على حكومات الدول المعنية أو أصحاب الأعمال لتلبية مطالب فئوية خاصة بالعمال المضربين تتعلق بساعات العمل أو الأجور أو الحوافز أو ظروف العمل . . . الخ.

وعلى سبيل المثال، فقد شهدت مصر في ٦ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨ إضراباً عمالياً عاماً، شارك فيه الآلاف من العاملين بمصنع غزل المحلة. وقد تمثلت مطالب المضربين في زيادة الأجور والحوافز وتحسين ظروف العمل. ورغم أن الإضراب بدأ سلمياً، إلا أن قيام أجهزة الأمن باستخدام القوة على نطاق واسع لفضه أدى إلى اندلاع موجة من أعمال العنف التي طالت الكثير من

الممتلكات العامة والخاصة في مدينة المحلة الكبرى، وبخاصة بعد تضامن الآلاف من المواطنين مع العمال المضربين.

ويُلاحظ أن الإضرابات التي جرت في كل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة قام بها عمال آسيويون، وتحولت إلى أزمات حادة في بعض الأحيان، وبخاصة في ظل كثافة العمالة الآسيوية في البلدين. وعلى سبيل المثال، فقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام ٢٠٠٧ بعض الإضرابات العمالية العنيفة التي شارك فيها آلاف من العمال الآسيويين. وقد تمثلت مطالب المضربين في: زيادة الأجور، والانتظام في دفعها، وتحسين ظروف العمل، وتوفير مساكن ملائمة، ورعاية صحية مناسبة. وقد اتخذت حكومة دولة الإمارات سلسلة من الإجراءات لمعالجة أسباب الإضرابات العمالية<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - التمردات المسلحة

شهدت بلدان عربية عديدة مثل اليمن والسودان والصومال وغيرها قيام بعض الجماعات والتنظيمات المسلحة بالتمرد على السلطة الحاكمة، والدخول في حروب ومواجهات مسلحة حادة مع أجهزتها العسكرية والأمنية. فخلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٩ جرت ست حروب بين النظام الحاكم في اليمن وجماعة الحوثيين. وتعدّ الجولة السادسة من الحرب بين الجانبين، التي جرت في عام ٢٠٠٩ هي الأطول من حيث مدتها الزمنية، والأكثر حدة من حيث طبيعة الأسلحة التي أستخدمت فيها، مما ترتب عليه وقوع عدد كبير من القتلى والمصابين، فضلاً عن نزوح الكثيرين من المناطق التي جرت فيها المواجهات<sup>(٣)</sup>.

أما بالنسبة إلى السودان، فقد تفجّر الصراع المسلح في إقليم دارفور في

---

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: عائشة المري، «الإضرابات العمالية.. حقوق العمال وأرباب العمل»، الاتحاد، ٥/١١/٢٠٠٧.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول جولات الصراع بين النظام اليمني والحوثيين وتدابير الحرب السادسة بينهما، انظر: كريستوفر بوتشيك، «اليمن على شفا الهاوية: الحرب في صعدة... من تمرد محلي إلى تحد وطني»، سلسلة أوراق كارنيغي (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، برنامج الشرق الأوسط)، العدد ١١٠ (نيسان/أبريل ٢٠١٠).

شباط/ فبراير عام ٢٠٠٣ بين القوات المسلحة السودانية وبعض الميليشيات المرتبطة بها من ناحية، وقوى التمرد في دارفور من ناحية أخرى. ومن أبرز قوى التمرد «حركة تحرير السودان»، و «حركة العدل والمساواة»، فضلاً عن بعض الفصائل والحركات المسلحة الأخرى مثل «حركة التحرير والعدالة» وغيرها. ورغم إجراء مفاوضات وإبرام بعض الاتفاقيات بين الجانبين، إلا أن كل ذلك لم يسفر حتى الآن (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١) عن نتائج ملموسة على الأرض، حيث لا يزال ملف الصراع في دارفور مفتوحاً<sup>(٤)</sup>.

وبخصوص الوضع في الصومال، فقد انهارت الدولة الصومالية منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين. وأصبح الصراع الداخلي في البلاد يتمحور في الوقت الراهن بين طرفين رئيسيين، حكومة انتقالية ضعيفة يقودها الرئيس شيخ شريف أحمد تدعمها بعض الميليشيات المسلحة من ناحية، وتنظيمات راديكالية تضم بالأساس الحزب الإسلامي وحركة الشباب المجاهدين من ناحية أخرى. ولكل من الطرفين مناطق سيطرة ونفوذ. ويبدو أن أياً منهما ليس لديه القدرة على حسم الصراع لصالحه ما لم يحدث تحول كبير في ميزان القوى بينهما. وقد أسهم هذا الوضع في استمرار أعمال القرصنة والعنف الإجرامي في الصومال، فضلاً عن استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للصوماليين، مما أدى إلى تفاقم حجم المأساة الإنسانية في البلاد.

#### ٤ - العنف الطائفي

لقد تكررت أحداث العنف الطائفي - بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة - في عديد من البلدان العربية منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد تجلّى هذا العنف بشكل واضح في العراق في مرحلة ما بعد إطاحة نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، حيث تصاعدت المواجهات بين الشيعة والسنة. وقد اتخذ

---

(٤) لمزيد من التفاصيل حول خلفيات وأبعاد أزمة دارفور، انظر: عبد الوهاب الألفندي، أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة، دراسات استراتيجية؛ العدد ١٣٩ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩).

ذلك أشكالاً عديدة منها: القتل على الهوية، والتفجير المتبادل لبعض المساجد والأضرحة والأسواق، والتفجير القسري للشيعنة من المناطق السنية والعكس.

وشهدت بلدان عربية أخرى مثل مصر والبحرين ولبنان والكويت بعض التوترات والمشاحنات الطائفية. ولكنها ظلت في الأغلب الأعم محدودة النطاق. وعلى سبيل المثال، فقد شهدت مصر خلال عام ٢٠١١ سلسلة من أحداث العنف الطائفي التي نجم عن بعضها وقوع قتلى ومصائب بين المسلمين والمسيحيين الذين انخرطوا في هذه الأحداث. ولا شك في أن تواتر أحداث العنف الطائفي في عديد من البلدان العربية إنما يؤكد خطورة المسألة الطائفية على الحياة السياسية في الوطن العربي، لا سيما وأن النزاعات والصراعات القائمة على أسس دينية وطائفية يمكن أن تفضي إلى حروب أهلية حادة ومدمرة في حال تمدد نطاقها واستفحل خطرها<sup>(٥)</sup>.

## ٥ - العنف الانتخابي

هو عنف موسمي، يرتبط بالاستحقاقات الانتخابية، وبخاصة البرلمانية منها. وقد حدث عنف انتخابي في عديد من البلدان العربية مثل مصر واليمن والعراق وغيرها. وإذا كانت عناصر وأجهزة تابعة للنظام الحاكم هي التي تمارس عادة العنف الانتخابي ضد مرشحي قوى وأحزاب المعارضة وأنصارهم بهدف تحجيم فرص فوزهم في الانتخابات إلا أن أنصار بعض المرشحين قد يمارسونه ضد أنصار مرشحين آخرين، وبخاصة في الدوائر التي تشهد منافسات انتخابية حادة لاعتبارات مذهبية أو عرقية أو قبلية. وفي بعض الحالات قام مرشحون باستئجار بلطجية لممارسة العنف لحسابهم على نحو ما حدث في الانتخابات التشريعية المصرية التي جرت خلال الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠.

---

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: نيفين مسعد، «النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة ٣٢، العدد ٣٦٤ (حزيران/يونيو ٢٠٠٩)، ص ٦٣ - ٧٦، وخضر عباس عطوان، «مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق»، المستقبل العربي، السنة ٢٩، العدد ٣٣٠ (آب/أغسطس ٢٠٠٦)، ص ٣٢ - ٥١.

وتتمثل أهم أسباب العنف الانتخابي في افتقار العملية الانتخابية إلى النزاهة والشفافية ، وغياب ضوابط وقواعد موضوعية وواضحة لاستخدام المال الخاص في الانتخابات. كما أن التأثير السلبي للتكوينات والتوازنات العائلية والقبلية والطائفية في العملية الانتخابية يؤدي إلى حدوث عنف انتخابي في كثير من الحالات.

## ٦ - التفجيرات وأعمال القتل الجماعي

برزت هذه الأحداث خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين في عديد من البلدان العربية مثل الجزائر واليمن ومصر والبحرين والعربية السعودية والمغرب والعراق ولبنان. وقد اقترن ذلك بتصاعد دور التنظيمات الإسلامية الراديكالية التي تبنت نهج العنف في التعامل مع النظم الحاكمة.

ويُلاحظ أن التفجيرات وأعمال القتل الجماعي قد شكّلت ملمحاً بارزاً ضمن مشهد العنف والإرهاب على الساحة العراقية في مرحلة ما بعد صدام حسين ، حيث مارستها قوى وتنظيمات متعددة من خلال العبوات الناسفة والسيارات المفخخة والعناصر الانتحارية. واستهدفت هذه الأعمال قوى وجماعات وطوائف عراقية ، كما استهدفت قوات الشرطة والجيش العراقيين وقوات الاحتلال.

وتجدر الإشارة إلى أن دور كثير من التنظيمات الإسلامية الراديكالية في ممارسة العنف والإرهاب في عديد من البلدان العربية قد انتهى خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، وذلك لأسباب عديدة منها الضربات الأمنية الموجهة التي وجهتها النظم الحاكمة لهذه التنظيمات ، وقيام بعض التنظيمات المعنية بمراجعة أفكارها وتصحيح مفاهيمها ، مما أفضى إلى تحليها عن نهج العنف على غرار ما حدث بالنسبة إلى كل من تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر وغيرها. ومع ذلك لا تزال هناك بعض التنظيمات الإسلامية الراديكالية التي تحوض مواجهات ضد النظم الحاكمة كما هو الحال بالنسبة إلى الحزب الإسلامي وحركة شباب المجاهدين في

الصومال، وبعض التنظيمات الراديكالية الصغيرة في الجزائر.

ولكن التطور اللافت منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين يتمثل في تمدد دور تنظيم القاعدة في ممارسة العنف والإرهاب في المنطقة العربية، حيث أصبح له فروع وخلايا وجماعات مرتبطة به في العراق (تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين)، والجزيرة العربية (تنظيم القاعدة في جزيرة العرب)، والمغرب العربي (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، فضلاً عن وجود التنظيم في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي<sup>(٦)</sup>. ومن هنا راحت السلطات في كل من العربية السعودية والعراق واليمن وموريتانيا والمغرب تخوض مواجهات حادة ضد خلايا التنظيم.

ولا يمكن تفسير استمرارية تنظيم القاعدة وتمدد دوره بمعزل عن طبيعة الأيديولوجية التي يتبناها، والتي تتمحور في جانب هام منها حول مسألة الجهاد العالمي، فضلاً عن قدرته على تطوير بنيته التنظيمية بحيث أصبح بمثابة شبكة عابرة لحدود الدول. ناهيك عن استفادة التنظيم من وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت في نشر أفكاره ومعتقداته، وتحقيق نوع من التواصل بين فروعه وخلاياه<sup>(٧)</sup>.

## ٧ - الاغتيالات السياسية ومحاولات الاغتيال

منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي، وقعت اغتيالات سياسية ومحاولات اغتيال في عدد من البلدان العربية مثل الصومال والعراق واليمن، وبدرجة أقل في دول أخرى مثل لبنان والجزائر. وقد استهدفت عمليات الاغتيال ومحاولات الاغتيال في الغالب شخصيات سياسية أو أمنية أو عسكرية.

---

(٦) لمزيد من التفاصيل حول انتشار تنظيم القاعدة في المنطقة العربية، انظر: «القاعدة... قراءة جديدة: ملف»، تحرير محمد عبد العاطي، مركز الجزيرة للدراسات (قسم البحوث والدراسات)، ٢٠١٠/٨/٥، <<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2010-08-05-B93CE58C-220D-4292-B98E-A21BF1B96139.htm>> .

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: فرانسوا بورغا، الإسلام السياسي في زمن القاعدة، ترجمة سحر سعيد (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ١٤-١٥.



وعلى سبيل المثال، ففي شباط/فبراير عام ٢٠٠٥ تم اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. وفي حزيران/يونيو عام ٢٠١١ جرت محاولة فاشلة لاغتيال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وعدد من أركان نظامه بشن هجوم مسلح على مسجد القصر الجمهوري.

وبصفة عامة، فإن تصاعد ظاهرة الاغتيال السياسي إنما يعكس استمرار حالة الصراع الداخلي في عديد البلدان العربية، وذلك لأسباب سياسية أو طائفية أو قبلية أو غيرها، فضلاً عن عجز أجهزة الدولة ومؤسساتها عن إيجاد حلول فعّالة للمشكلات المزمّنة، وعجزها كذلك عن فرض هيبة الدولة وتحقيق سيادة القانون، الأمر الذي يخلق بيئة ملائمة لظهور جماعات وتنظيمات تمارس العنف والإرهاب.

## ٨ - الحروب الأهلية

تُعتبر الحرب الأهلية من أكثر أشكال العنف خطورة، لأن اندلاع حرب أهلية معناه ببساطة تفكك السلطة المركزية، وغياب السلم الأهلي، ووقوع المجتمع فريسة لدورة جهنمية من العنف والعنف المضاد الذي تتعدد أطرافه وتتنوع وسائله.

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال شهد الوطن العربي العديد من الحروب الأهلية منها: الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩١، والحرب الأهلية في السودان (حرب الجنوب)، وترجع بداياتها إلى تاريخ استقلال الدولة السودانية في عام ١٩٥٦، وهي لم تتوقف إلا لقرابة عقد من الزمان (١٩٧٢ - ١٩٨٢) على أثر توقيع اتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢ بين نظام جعفر نميري وحركة التمرد في الجنوب. ولم يُسدل الستار على هذه الحرب إلا بعد توقيع اتفاقية نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في عام ٢٠٠٥. كما شهد الصومال حرباً أهلية منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، ولا تزال حلقاتها وتداعياتها تتواصل حتى الآن (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، الأمر الذي أدى إلى انهيار الدولة الصومالية

وتفككها وانتشار الفوضى والعنف والمجاعات وأعمال القرصنة في البلاد<sup>(٨)</sup>.

## ٩ - الانقلابات العسكرية

لقد تراجعت ظاهرة الانقلابات العسكرية بشكل كبير في الوطن العربي مقارنة بما كان عليه الحال خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. فخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٠ وقعت أربعة انقلابات عسكرية ناجحة. الأول هو الانقلاب الذي قاده عمر البشير في السودان عام ١٩٨٩، الذي أطاح حكومة الصادق المهدي المنتخبة؛ والثاني هو الانقلاب الذي وقع في جزر القمر في عام ١٩٩٥ وانتهى بإطاحة حكم الرئيس سعيد محمد جوهر، أما الانقلابان الآخريان فقد وقعا في موريتانيا، أولهما، حدث في أغسطس عام ٢٠٠٥، وانتهى بإطاحة حكم الرئيس معاوية ولد الطابع، فيما وقع الانقلاب الثاني في أغسطس عام ٢٠٠٨، وقاده الجنرال محمد ولد عبد العزيز - قائد كتيبة الحرس الرئاسي، وانتهى بإطاحة الرئيس المنتخب محمد ولد الشيخ عبد الله بعد حوالي خمسة عشر شهراً قضاها في السلطة.

ويمكن تفسير تراجع ظاهرة الانقلابات العسكرية في الوطن العربي في ضوء بعض السياسات والأساليب التي اتخذتها النظم العربية، التي كان من شأنها منع حدوث انقلابات أو تقليل احتمالات ذلك، ومنها: شغل المناصب الحساسة داخل المؤسسات العسكرية بعناصر مضمونة الولاء، وتأسيس مؤسسات أمنية متعددة بمسميات مختلفة مثل الحرس الجمهوري والأمن المركزي والحرس الوطني وغيرها، وذلك لتحديد دور الجيش وضمان عدم انفراد مؤسسة عسكرية واحدة بعناصر القوة، وتحديث أجهزة ووسائل الاستخبارات والرقابة والضبط داخل المؤسسات العسكرية، مما يدعم من قدرات النظم الحاكمة على اكتشاف المحاولات الانقلابية وإحباطها قبل حدوثها، فضلاً عن

---

(٨) حول النزاعات الأهلية في الوطن العربي، انظر: محمد جابر الأنصاري [وآخرون]، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، تحرير عدنان السيد حسين، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

تطهير المؤسسات العسكرية بصفة دورية من أي عناصر منوثة أو مشكوك في ولائها. كما تمكنت معظم النظم العربية من استيعاب العسكريين وإدماجهم في الأجهزة والمؤسسات القائمة بحيث أصبحوا جزءاً منها وأصبحت مصالحهم الفئوية والمهنية مرتبطة باستمرارها، وهو ما جعل الجيوش تمثل خط الدفاع الأخير لتأمين النظم الحاكمة وضمان استمرارها في السلطة.

## ١٠ - الثورات والانتفاضات الشعبية

شهد الوطن العربي في منذ أواخر عام ٢٠١٠ موجة من الثورات والانتفاضات الشعبية التي أطاحت بثلاثة نظم عديدة في المنطقة هي: نظام بن علي في تونس، ومبارك في مصر، والقذافي في ليبيا. كما أجبرت الانتفاضات الشعبية نظماً أخرى على تقديم تنازلات سياسية متفاوتة في أهميتها بشأن الإصلاح السياسي، وذلك على غرار ما حدث في كلٍّ من الأردن والجزائر والمغرب وسلطنة عُمان. ولا تزال الاحتجاجات الشعبية متواصلة في اليمن وسورية في تصميم واضح على تحقيق هدف تغيير النظام في كلٍّ من البلدين.

وإذا كانت الثورة في كلٍّ من مصر وتونس قد غلب عليها الطابع السلمي، وبخاصة في ظل سرعة انهيار النظامين، فإن الثورة الليبية اتخذت طابعاً عنيفاً على خلفية لجوء القذافي إلى استخدام القوة المفرطة في مواجهة المتظاهرين، الأمر الذي دفع الثوار إلى خوض حرب مفتوحة ضد الكتائب الموالية له. وقد انتهى الأمر بإطاحة نظامه وقتله.

## ثالثاً: العنف السياسي الرسمي (الحكومي)

تتمثل أبرز أشكال العنف السياسي الرسمي (الحكومي) فيما يلي:

### ١ - استخدام قوات الأمن لفض التظاهرات وأحداث الشغب

يُعتبر استخدام قوات الأمن لفضّ التظاهرات وأحداث الشغب من أكثر أشكال العنف الحكومي (الرسمي) شيوعاً في البلدان العربية. وكثيراً ما أدى ذلك إلى وقوع قتلى وجرحى في المواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين.

وعلى سبيل المثال، ففي أوائل عام ٢٠١١ استخدم نظاما بن علي في تونس ومبارك في مصر قوات الأمن في محاولة يائسة للتصدي للتظاهرات الحاشدة التي راحت تطالب بتغيير النظام في البلدين. وانتهى الأمر بهروب بن علي، وتنتهي مبارك.

## ٢ - استخدام وحدات من الجيش لمواجهة التمردات المسلحة والانتفاضات الشعبية

لجأت النظم الحاكمة في بلدان عربية عديدة مثل الجزائر واليمن والسودان والعراق وليبيا وسلطنة عُمان وغيرها إلى استخدام وحدات من الجيش لمواجهة قوى وجماعات متمردة قررت خوض مواجهات مسلحة ضد هذه النظم.

فالجيش اليمني خاض منذ عام ٢٠٠٤ عدة حروب ضد جماعة الحوثيين، على نحو ما سبق ذكره. وفي السودان قامت وحدات من الجيش بالتصدي لقوى وتنظيمات التمرد في دارفور. كما خاضت وحدات من الجيش العراقي الجديد مواجهات مسلحة ضد بعض القوى والفئات العراقية في مرحلة ما بعد إطاحة نظام صدام حسين.

ولا شك في أن حدوث تمرد مسلح ضد نظام الحكم في دولة ما، ولجوء الأخير إلى استخدام وحدات من الجيش للتصدي لهذا التمرد إنما يدل على وجود درجة حادة من الصراع السياسي الداخلي بين النظام وبعض القوى والتنظيمات المناوئة له. ويُعد هذا الأمر من أخطر الأوضاع التي يمكن أن تنزلق إليها أية دولة لما يترتب عليه من خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، فضلاً عن تهديد البنية المؤسسية للدولة، والتماسك الاجتماعي للمجتمع.

وشهد عام ٢٠١١ العديد من حالات استخدام الجيوش في التصدي للتظاهرات والانتفاضات الشعبية التي حدثت في عدد من البلدان العربية. فعلى أثر انطلاق شرارة الثورة بشكل سلمي في ليبيا لجأ نظام القذافي إلى استخدام الكتائب الموالية له من أجل القضاء عليها، الأمر الذي دفع الثوار إلى تبني الخيار المسلح في التعامل مع النظام. كما لم يتردد نظاما علي عبد الله صالح في اليمن

وبشار الأسد في سورية في استخدام الجيش على نطاق واسع في التصدي للمتظاهرين السلميين المطالبين برحيل النظام في البلدين.

### ٣ - استخدام البلطجية والمرتزة لقمع التظاهرات والاحتجاجات

لم تكن بعض النظم العربية باستخدام قوات الأمن ووحدات من الجيش في التصدي للتظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي رفعت راية الرفض والتحدي في وجه هذه النظم، بل استعانت أيضاً بعناصر من أرباب السوابق والخارجين على القانون للمساعدة في تحقيق هذا الهدف.

وعلى سبيل المثال، فقد استعان نظام مبارك بالبلطجية لتفريق المتظاهرين في ميدان التحرير يوم ٢ شباط/فبراير ٢٠١١، وذلك خلال الموقعة الشهيرة المعروفة إعلامياً بـ «موقعة الجمل». وتحدث التقارير عن «الشيخة» الذين يعملون إلى جانب قوات الأمن والجيش في مواجهة الاحتجاجات الشعبية التي تطالب برحيل نظام بشار الأسد. ويتحدث اليمينيون عن «البلاطجة» الذين يعملون لحساب نظام علي عبد الله صالح.

### ٤ - الاعتقال التعسفي لأسباب سياسية وتعذيب المعتقلين

يُعتبر الاعتقال التعسفي لأسباب سياسية سلوكاً اعتيادياً تمارسه النظم الحاكمة في الغالبية العظمى من البلدان العربية، وإن تفاوت الوضع من بلد إلى آخر، من حيث مدى تكرار هذه العمليات وأعداد المعتقلين. وفي أحيان كثيرة يظل المعتقلون قيد الحبس لمدد طويلة من دون تقديمهم للمحاكمة.

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الاعتقال التعسفي لأسباب سياسية تُمارس من قبل النظم الحاكمة خارج إطار الدستور والقانون، أو بالأحرى في ظل قوانين الطوارئ المعمول بها صراحة في عدد من البلدان العربية، أو في ظل قوانين أخرى لا تختلف عنها كثيراً من حيث طبيعتها مثل قوانين أمن الدولة وقوانين مكافحة الإرهاب<sup>(٩)</sup>. وعلى سبيل المثال، فقد دأب نظام مبارك على

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في =

القيام باعتقالات منتظمة في صفوف جماعة الإخوان المسلمين في أعقاب الانتخابات التشريعية التي أجريت في عام ٢٠٠٥، التي حصلت الجماعة خلالها على ٨٨ مقعداً في مجلس الشعب، مما جعلها أكبر قوة معارضة داخله.

كما أن عمليات تعذيب المعتقلين تنتشر في عديد من البلدان العربية. وتتضمن التقارير الدولية والعربية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان الكثير من وقائع التعذيب في هذه البلدان. وطبقاً لتقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان للعام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ فقد «أدى استثناء ظاهرة التعذيب وغياب الرعاية الصحية في المعتقلات ومراكز الاحتجاز إلى وفاة عشرات المعتقلين في الأردن وتونس وسورية وفلسطين وليبيا ومصر، واستمر إفلات أغلب مرتكبي هذه الجرائم والمقصرين في الرعاية الصحية من العقاب»<sup>(١٠)</sup>. ناهيك عن عمليات التعذيب الممنهجة التي شهدتها السجون العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق.

## ٥ - الأحكام القضائية المرتبطة بقضايا سياسية

تُعدُّ المحاكمات المرتبطة بقضايا سياسية أمراً شائعاً في عديد من البلدان العربية، وغالباً ما تستهدف هذه المحاكمات عناصر تنتمي إلى قوى أو تنظيمات سياسية معارضة، وذلك بتهم مختلفة أبرزها: التآمر لقلب نظام الحكم، وتشكيل تنظيمات سرية بالمخالفة للقانون، وممارسة أعمال العنف والإرهاب أو التحريض عليها، والعمل لحساب جهات أجنبية . . . الخ.

وعادة ما تتراوح الأحكام في القضايا ذات الطابع السياسي ما بين الحبس لمدد مختلفة والإعدام. وفي كثير من الحالات تتم هذه المحاكمات بالاستناد إلى قوانين استثنائية، ومن خلال محاكم خاصة بمسميات مختلفة (محاكم عسكرية،

---

= الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، التقرير السنوي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، أعدّ التقرير محسن عوض بمشاركة إبراهيم علام [وآخرون] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٢٥.  
(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٠.

محاكم أمن دولة . . . إلخ)، وهي تفتقر إلى الأسس والضمانات الدستورية والقانونية التي تضمن عدالة المحاكمة ونزاهتها<sup>(١١)</sup>.

وعلى سبيل المثال، فقد أصدرت محاكم عسكرية أحكاماً بمدد مختلفة على عدد من قيادات وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين في مصر خلال بعض سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما أصدرت محاكم خاصة في السودان ١٠٤ أحكام بالإعدام خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على المشتبه بعلاقتهم بأحداث اجتياح أم درمان في أيار/ مايو ٢٠٠٨<sup>(١٢)</sup>.

## رابعاً: أسباب العنف السياسي

إن العنف السياسي في الوطن العربي هو إفراز لجملة من العوامل الداخلية والخارجية التي تخلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف والعنف، التي يتفاوت تأثيرها من بلد إلى آخر. وتتمثل أهم هذه العوامل في: تفاقم حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تعثر عملية التنمية، وتزايد الفجوة بين الطبقات بسبب غياب العدالة الاجتماعية، واستشراء الفساد الإداري والسياسي، وسوء إدارة التعددية المجتمعية مع استمرار مشكلات الأقليات، ورسوخ ظاهرة التسلطية والاستبداد مع تعدد صور انتهاك حقوق الإنسان. وتأتي كافة هذه الأسباب في إطار معضلة كبرى يعانيها الوطن العربي وهي المتمثلة في أزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك بعض العوامل الخارجية التي تؤجج العنف السياسي في بعض البلدان العربية.

---

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: محسن عوض، «حقوق الإنسان في الوطن العربي (٢٠٠٩ - ٢٠١٠): تبعات إضاعة الفرص، وتكريس انتهاكات حقوق الإنسان»، المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠)، ص ٥٠.

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، التقرير السنوي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، ص ٢٥.

## ١ - أزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة

يُلاحظ أن البلدان العربية الأكثر عنفاً منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والمتمثلة في الصومال والسودان والعراق واليمن، هي الأكثر تجسيدا لمعضلة بناء الدولة الوطنية الحديثة في الوطن العربي، فالدولة الصومالية انهارت أو تفككت بالفعل، بينما تواجه البلدان الأخرى تحديات كبيرة تضع بعضها على طريق الفشل والتفكك.

وبالنظر إلى الحالة العراقية، فمن المعروف أن أكبر خطايا السياسية الأمريكية في عراق ما بعد صدام حسين تتمثل في تفكيك أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها، مما جعل البلاد تنزلق إلى حالة متردية من العنف والفوضى أسهمت في إحياء الولاءات الطائفية والدينية والعرقية والقبلية على حساب الولاء للدولة.

وفي كثير من الحالات، تتجلى أبرز مظاهر أزمة الدولة الوطنية في: ضعف أجهزة الدولة ومؤسساتها، وعجزها عن فرض سلطتها على كامل إقليمها، وتعثرها في تبني سياسات فعّالة من أجل مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع. ونتيجة لذلك فقد فشلت الدولة الوطنية في تكريس شرعيتها من خلال ترسيخ مؤسساتها، وتبني سياسات عامة تعبر عن المصالح الوطنية العليا، وبلورة هوية وطنية مشتركة تستقطب الولاء الأسمى لمختلف الفئات والجماعات التي تعيش على أراضيها استناداً إلى أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وعندما تصبح شرعية الدولة ذاتها، وليس السلطة الحاكمة فقط، موضع تساؤل ورفض من قبل بعض القوى والجماعات في الداخل فإن ذلك يفتح الباب أمام اندلاع أعمال العنف، لا سيما وأن الدولة تكون في هذه الحالة قد فقدت أحد أهم خصائصها كدولة وهو المتمثل في احتكار حق الاستخدام المشروع للقوة. كما أن التنظيمات التي تمارس الإرهاب العابر لحدود البلدان مثل تنظيم القاعدة باتت تجد في الدول الضعيفة والمنهارة أماكن آمنة لتمديد أوراها وتعزيز أنشطتها. ولذلك ليس من قبيل المصادفة أن يتمدد دور تنظيم القاعدة في كل من اليمن وعراق ما بعد صدام حسين والصومال.



## ٢ - تفاقم حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية : أزمة التنمية

تُعتبر أزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم أسباب العنف السياسي في الوطن العربي. فنتيجة لتعثر عملية التنمية تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في عديد من البلدان العربية. ومن هذه المشكلات على سبيل المثال: البطالة، والارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات، وتدهور مستوى معيشة قطاعات عريضة من المواطنين، وتدني مستوى المرافق والخدمات في مجالات حيوية مثل الصحة والتعليم والإسكان والمواصلات. ومثل هذه المشكلات وغيرها تخلق بيئة ملائمة للعنف، حيث إن الفئات الاجتماعية المتضررة منها يمكن أن تنخرط في أعمال عنف سياسي للتعبير عن الاحتجاج والمطالبة بمعالجة المشكلات التي تؤثر بالسلب فيهم.

وثمة عدة عوامل تفسر تعثر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غالبية البلدان العربية، منها: تخبط سياسات وبرامج التنمية نتيجة لعدم وجود رؤى تنموية متكاملة لدى النظم الحاكمة، وعدم وضوح الأولويات، وغياب أو ضعف الفاعلية في تنفيذ السياسات والخطط، واستشراء الفساد السياسي والإداري. وقد أسهمت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها بلدان عربية عديدة منذ ثمانينيات القرن العشرين بضغوط من صندوق النقد والبنك الدوليين، أسهمت في زيادة حدة مشكلات البطالة والتضخم والفساد والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وكانت أكثر ضرراً بالفقراء ومحدودي الدخل. ولذلك شكّلت مصدراً للاحتجاجات وأعمال العنف في عديد من البلدان العربية مثل: مصر والأردن والجزائر والمغرب وتونس والسودان واليمن.

## ٣ - زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية : غياب العدالة الاجتماعية

إذا كانت أزمة التنمية تمثل مصدراً للقلق الاجتماعي والعنف السياسي، فإن غياب العدالة الاجتماعية يمثل مصدراً آخر لهذا الخصوص. ويصبح الأمر أكثر خطورة في حالة تزامن المشكلتين معاً. ورغم قلة الدراسات والإحصاءات

المتعلقة بالمسألة التوزيعية في البلدان العربية، إلا أن ما هو متاح منها يؤكد تزايد حالة عدم العدالة الاجتماعية في عديد من هذه البلدان. فهناك عدم عدالة في توزيع الثروات والدخول، وعدم عدالة في توزيع المرافق والخدمات بين الريف والحضر، بل بين أحياء المدينة الواحدة في عديد من الحالات، حيث تتجاور الأحياء الفقيرة والعشوائية مع الأحياء الراقية في العواصم والمدن الكبرى. ناهيك عن غياب تكافؤ الفرص، ووجود تفاوتات صارخة في أنماط المعيشة حيث يتزامن الثراء الفاحش مع الفقر المدقع في كثير من البلدان العربية.

وثمة عدة عوامل تفسر الأزمة التوزيعية في البلدان العربية منها: سوء وفشل السياسات التوزيعية مثل سياسات تخصيص الموارد والدعم والسياسات الضريبية، وانتشار الفساد السياسي والإداري، ولجوء النخب الحاكمة في بعض البلدان العربية إلى محاباة جماعات معينة من السكان وفقاً لاعتبارات قبلية أو طائفية أو دينية أو جهوية.

#### ٤ - استشرء الفساد الإداري والسياسي

يشير مفهوم الفساد في أبسط معانيه إلى مختلف الممارسات التي تنطوي على إساءة استخدام السلطة أو استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة (مادية أو معنوية) سواء أكانت شخصية أو عائلية أو فئوية أو جهوية، وذلك بالمخالفة للقانون أو بالتحايل عليه. ويُعتبر الفساد السياسي والإداري من العوامل الرئيسية التي تخلق بيئة ملائمة لظهور وتمدد ظواهر التطرف والعنف. وتتمثل أبرز مظاهر الفساد الإداري في: الرشوة والمحسوبية والواسطة ونهب المال العام واستغلال الوظيفة العامة في تحقيق مصالح خاصة... الخ. أما مظاهر الفساد السياسي فمن أبرزها: تزوير الانتخابات، وإصدار قوانين وتشريعات تُخدم مصالح فئوية ضيقة وليس الصالح العام، وتدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية بما يحد من استقلاليتها، وعدم التزام أجهزة الدولة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها أو التحايل عليها بأساليب مختلفة، ولجوء السياسيين إلى بيع الأحمال والأوهام للمواطنين... الخ. وعلى الرغم من أن ظاهرة الفساد السياسي والإداري لها جذورها

وخلفياتها التاريخية في الوطن العربي، إلا أنها تزايدت بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة، وبخاصة مع قيام البلدان العربية بتبني سياسات التحرير الاقتصادي. وهناك العديد من التقارير والدراسات الحديثة التي تحلل حجم ومخاطر الفساد في البلدان العربية<sup>(١٣)</sup>.

ويُعتبر استئراء الفساد من أبرز العوامل التي تغذي ظواهر التطرف والعنف السياسي في الوطن العربي في الوقت الراهن، حيث إن الفساد يضر بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعمق حالة عدم العدالة التوزيعية، ويخرب منظومة القيم الإيجابية. كما أن قوى الفساد تعمل جاهدة من أجل إفساد أجهزة الدولة ومؤسساتها وتخريبها باعتبار أن هذه القوى لا تستطيع أن تحقق مصالحها وتحميها إلا في ظل غياب سيادة القانون وإهدار معنى دولة المؤسسات، وبذلك يسهم الفساد في عرقلة عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. وكل ذلك وغيره يؤدي إلى تآكل شرعية النظم الحاكمة، مما يدفعها إلى ممارسة العنف من أجل ضمان استمرارها في السلطة، ويسوغ في الوقت نفسه ممارسة العنف الشعبي ضدها. وعلى الرغم من أن نظماً عربية عديدة رفعت شعارات الطهارة ومحاربة الفساد في مناسبات كثيرة إلا أن السياسات والإجراءات التي اتخذتها بهذا الخصوص كانت في الأغلب الأعم محدودة التأثير والفاعلية.

## ٥ - سوء إدارة التعددية المجتمعية : تفجر مشكلات الأقليات

إن الحديث عن التعددية المجتمعية هو في جوهره حديث عن موضوع الأقليات، بمعنى تعدد انتماءات سكان البلد الواحد على أسس عرقية ولغوية ودينية وطائفية وقبلية. وتؤكد خبرات وتجارب العديد من بلدان العالم أن التعددية المجتمعية لا تمثل في حد ذاتها مصدراً للعنف السياسي وعدم

---

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

الاستقرار، حيث إن علاقة التعددية بالعنف السياسي تتوقف في التحليل الأخير على طبيعة الصيغة السياسية التي يطرحها النظام الحاكم للتعامل مع الأقليات. وقد نجحت بلدان عديدة في بلورة صيغ ملائمة بهذا الخصوص مما جعل تعدديتها مصدر قوة وإثراء، وبالمقابل فقد بلدان أخرى وبخاصة في الجنوب، ومنها بلدان عربية عديدة، أخفقت في ذلك، مما جعل تعدديتها مصدراً للنزاعات الداخلية والحروب الأهلية، وبخاصة في ظل تصاعد الاتجاه نحو تسييس هذه التعددية.

وفي ضوء ما سبق، فقد شكّلت مشكلة الأقليات عنصراً مباشراً أو غير مباشر في كثير من النزاعات الأهلية وأعمال العنف التي شهدتها الوطن العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال. حيث إن الحروب الأهلية والصراعات الاجتماعية الممتدة حدثت في بلدان تقع ضمن فئة البلدان العربية الأكثر تنوعاً (الأقل تجانساً) مثل: السودان ولبنان والعراق واليمن والصومال. كما أنه في كثير من الحالات حدثت بعض المواجهات والتوترات التي ارتبطت بأبعاد طائفية أو دينية أو قبلية، ولكنها لم تصل إلى حد الحرب الأهلية، وذلك على غرار ما حدث في كل من مصر والبحرين وغيرهما خلال العقد المنصرم.

وثمة عدة عوامل أدت إلى تفجّر مشكلات الأقليات في عدد من البلدان العربية، من أبرزها: إخفاق النظم الحاكمة في التعامل مع مطالب الأقليات استناداً إلى صيغ سياسية ومؤسسية وقانونية تضمن حقوق هذه الأقليات، وتحقيق الاندماج الوطني على قاعدة تكريس أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات. وقد ترتب على ذلك تعدد صور معاناة الأقليات، فهي تعاني التهميش السياسي، كما تعاني التمييز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الأمر الذي دفع بعضها إلى الانخراط في أعمال عنف من أجل الحصول على نصيب عادل من الثروة والسلطة، والحصول على حق التعبير عن هوياتها الثقافية والطائفية والدينية. وفي بعض الحالات قد تسعى الأقلية إلى الانفصال عن الدولة. وكل ذلك أفسح المجال لتدخل أطراف خارجية في الشؤون الداخلية لبعض البلدان العربية من بوابة الأقليات.

## ٦ - تجذر التسلطية : غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان

على الرغم من تعدد أشكال نظم الحكم في الوطن العربي، إلا أن سمة التسلطية السياسية تشكّل قاسماً مشتركاً بين الغالبية العظمى من هذه النظم، والاختلاف بينها بهذا الخصوص هو اختلاف في الدرجة فقط، حيث إن هناك نُظماً تسلطية وأخرى شبه تسلطية، لا سيما وأن عمليات الإصلاح السياسي التي انتهجها بعض البلدان العربية منذ ثمانينيات القرن العشرين لم تفض هذه إلى تحول ديمقراطي حقيقي، بل كانت في الأغلب الأعم بمثابة تحديث للطبيعة التسلطية للنظم الحاكمة، حيث تم الأخذ ببعض أشكال ومؤسسات الديمقراطية دون جوهرها.

وتمثل التسلطية السياسية وما يقترن بها من انتهاكات لحقوق الإنسان أحد المصادر الرئيسية للعنف السياسي في الوطن العربي، وذلك لاعتبارات عديدة منها: أن عجز المؤسسات السياسية القائمة عن استيعاب القوى الاجتماعية والسياسية الراغبة في المشاركة السياسية غالباً ما يدفع الأخيرة إلى الانخراط في أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي للحصول على تمثيل مناسب أو لتحقيق التغيير السياسي. كما أن غياب أو ضعف المؤسسات الوسيطة التي تقوم بوظيفة تجميع المصالح وتوصيل المطالب إلى السلطة الحاكمة يدفع بعض الفئات الاجتماعية إلى ممارسة العنف لتوصيل مطالبها أو للتعبير عن رفضها لبعض القرارات والسياسات التي تضر بمصالحها. أضف إلى ذلك أن قيام بعض النظم الحاكمة بإقصاء بعض القوى والتيارات السياسية عن ساحة العمل السياسي إنما يخلق لدى هذه القوى الدافعية لممارسة العنف بهدف إقصاء النظم الحاكمة عن السلطة.

## ٧ - عدوى العنف

يشكّل عامل العدوى عنصراً رئيسياً في انتشار أعمال الاحتجاج والعنف في عديد من البلدان العربية خلال الآونة الأخيرة. فنجاح الثورة التونسية في إطاحة نظام بن علي كان له انعكاساته على المنطقة العربية، وبخاصة في البلدان التي تعاني مشكلات كثيرة، منها تونس في عهد بن علي، والتي أدت إلى اندلاع الثورة ضده.

إن ثورة تونس قدّمت نموذجاً لقدرة الإرادة الشعبية على تغيير النظام، ثم جاءت الثورة المصرية التي أطاحت بنظام مبارك لتكرّس هذا المعنى. وعلى أثر الثورتين اندلعت الثورة الليبية التي انتهت بإطاحة نظام القذافي، كما تصاعدت الاحتجاجات المطالبة بتغيير النظم الحاكمة أو تحقيق الإصلاح الحقيقي في عديد من البلدان العربية مثل اليمن والجزائر والبحرين والأردن وموريتانيا والمغرب وسلطنة عُمان والعراق وسورية. وفي هذا السياق فقد أصبح شعارا «الشعب يريد تغيير النظام» و«الشعب يريد إصلاح النظام» شعارين عربيين بامتياز. ولم تتردد النظم الحاكمة في استخدام القوة بدرجات متفاوتة لقمع الاحتجاجات، مما ترتب عليه حدوث مواجهات نجم عنها قتلى ومصابين تفاوت عددهم من حالة إلى أخرى.

## ٨ - العوامل الخارجية والعنف السياسي

إن ظاهرة العنف السياسي في البلدان العربية لا ترتبط بعوامل داخلية فحسب، ولكنها ترتبط أيضاً بعدد من العوامل والمتغيرات الخارجية، منها على سبيل المثال: قيام بلدان عربية بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى لأسباب مختلفة. ويتم ذلك من خلال وسائل عديدة، أبرزها تقديم الدعم والمساندة لبعض قوى وحركات المعارضة التي تمارس العنف ضد النظم الحاكمة في البلدان المستهدفة، مما يدعم من قدراتها على الاستمرار في تحدي السلطة الحاكمة وتضعيد عملياتها المسلحة ضدها. وتُعتبر ظاهرة توظيف ورقة المعارضة السياسية داخل البلدان العربية إحدى آليات إدارة الصراعات والخلافات العربية - العربية. ولعل خبرة تطور العلاقات الثنائية بين كلٍّ من العراق وسورية، ومصر والسودان، ومصر وليبيا، والسودان وليبيا، وشطري اليمن (قبل الوحدة بينهما في عام ١٩٩٠) خلال فترات مختلفة منذ سبعينيات القرن

---

(١٤). لمزيد من التفاصيل حول الخبرة التاريخية لتدخل دول عربية في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، انظر: إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ص ٣٣٧ - ٣٤٧.

العشرين إنما تؤكد هذه الحقيقة بشكل جلي وواضح<sup>(١٤)</sup>.

## خاتمة: في سبيل الحدّ من ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي

يصعب تقديم وصفة واحدة لمعالجة مشكلة العنف السياسي في جميع البلدان العربية، نظراً إلى وجود تفاوتات بين هذه الدول من حيث حجم الظاهرة، وأسبابها، وطبيعة القوى والجماعات المنخرطة في ممارسة العنف. ومع التسليم بذلك، فإنه من غير الممكن الحدّ من أعمال العنف السياسي في البلدان العربية من دون اتخاذ خطوات جدية وفعّالة على طريق الإصلاح الحقيقي وليس المغشوش أو المشوه. ففي الحالات الحرجة مثل اليمن والعراق والسودان ولبنان، هناك ضرورة ملحّة لإعادة ترسيخ مفهوم الدولة في وعي ووجدان مختلف الفئات والجماعات والطوائف التي تعيش على إقليمها، فضلاً عن إعادة بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها على أسس عصرية حديثة، لأنه في الحالات المذكورة باتت الدولة ذاتها ككيان سياسي مهددة في شرعيتها ووجودها.

أما بالنسبة إلى بقية الأقطار العربية فقد أصبح من الملحّ إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعادة الاعتبار لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فتجارب دول العالم في الغرب والشرق تؤكد أن اقتصاد السوق لا يعمل بكفاءة إلا في إطار دولة قوية وليست تسلطية، فالدولة القوية هي القادرة على حفظ الأمن والنظام، وتحقيق سيادة القانون، ومنع الاحتكار، وضمان حرية المنافسة. كما تقوم بدور فاعل في تعزيز البنية التحتية، وخلق قوة عمل مدربة من خلال برامج التعليم والتدريب، فضلاً عن دورها في معالجة سلبيات اقتصاد السوق، وبخاصة فيما يتعلق بحماية الفئات الفقيرة والمتضررة من سياسات التحرير الاقتصادي. ومن هنا فإن تعزيز معدلات التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية يُعتبران عاملين هامين في تقليص العنف وتحقيق الاستقرار السياسي.

ونظراً إلى أن بعض أعمال العنف السياسي في بعض البلدان العربية مردها غياب الديمقراطية واستمرار احتكار السلطة، فإنه من المهم تسريع وتفعيل عملية التحول الديمقراطي في ضوء المعطيات التي أفرزتها موجة

الثورات والانتفاضات التي شملت الغالبية العظمى من البلدان العربية ، بحيث يتم صياغة دساتير ديمقراطية ، وتعديل مختلف القوانين المنظمة للحياة السياسية على النحو الذي يكفل حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية ، ويوفر ضمانات نزاهة الانتخابات بحيث تصبح آلية لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة ، ويحقق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ويرسخ من استقلال السلطة القضائية ، ويزيل القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني ، ويعزز ضمانات احترام حقوق الإنسان ، ويحقق الشفافية والمساءلة. وكل ذلك وغيره يفسح المجال أمام توسيع دائرة المشاركة في السلطة ، وتعزيز شرعية الحكم ، وترسيخ مبادئ المواطنة وسيادة القانون.

كما أن معالجة مشكلات الأقليات في بعض بلدان المنطقة استناداً إلى أسس ومبادئ المواطنة ، وسيادة القانون ، والعدالة في توزيع السلطة والثروة ، واحترام الخصوصيات اللغوية والثقافية والدينية للأقليات إنما يساهم في نزع فتيل كثير من الأزمات الداخلية والنزاعات العرقية أو الدينية أو الطائفية التي تستغلها قوى خارجية للتدخل في الشؤون الداخلية لبعض البلدان العربية.

وبالإضافة إلى ما سبق ، فإنه من غير المتصور تحقيق إنجازات ملموسة على طريق التنمية أو العدالة الاجتماعية أو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي من دون محاصرة الفساد ووضع حد له ، وبخاصة في البلدان التي توحش فيها الفساد ، بحيث أصبح يخرب أجهزة الدولة ومؤسساتها ، ويعطل أية محاولة جدية للإصلاح. كما أن اتخاذ خطوات جدية على طريق بلورة سياسات عربية فعالة تضمن الحقوق والمصالح العربية ، وتعبّر عن تطلعات الشعب العربي ، وبخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، تُعتبر من العوامل الهامة التي تعزز من شرعية النظم الحاكمة على الصعيد الداخلي ، حيث بات في حكم المؤكد أن عجز هذه النظم عن التعامل بفاعلية مع سياسات الغطرسة والهيمنة التي تمارسها كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إنما يقوّض من شرعيتها.